العلوم الاقتصادية
العدد السادس والسبعون/ المجلد عشرون/ حزيران 2025

الاستقرار الاقتصادي وانعكاساته الإيجابية على مجمل الأوضاع الاقتصادية مع الإشارة إلى العراق

المدرس المساعد مطلك محمد طلاك عيد
كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة سومر
ذي قار. العراق

تواريخ البحث
تاريخ تقديم البحث : 2024/3/25
تاريخ قبول البحث : 2024/5/12
تاريخ رفع البحث على الموقع:
2025/6/15

المستخلص :

تعدّ السياسة المالية ، والنقدية ، وما تمتلكانه من أدوات ركائز أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ومواجهة التقلبات ، والتحديات الاقتصادية التي تفرضها الظروف المحلية ، والعالمية ، وبالتالي فإنها تسعى من خلال أدواتها المتنوعة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، والنمو الاقتصادي الشامل الذي تسعى إلى تحقيقه دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء .

وقد تم توضيح كل ما يتعلق بهاتين السياستين خلال المبحثين الأول ، والثاني ، وتمت الإشارةُ في المبحث الثالث إلى العراق قبل ، وبعد 2003 .

الكلمات المفتاحية :-
الاستقرار الاقتصادي ، السياسة المالية ، السياسة النقدية ، التقلبات الاقتصادية

Economic stability Its Positive Impact on The Entire Economic Situation With Reference to Iraq

Assist. Lect. Mutlaq Muhammad Talak Eid

College of Administration and Economics - Sumer University

Dhi Qar - Iraq

Abstract :

Improve fiscal policy, cash, and its own essential pillars for achieving the challenge, destined for volatility, and the limit specifance imposed by the cost and within its diverse tools to achieve the optimum weakness of the countries of the developed and developed world Both .

All of these politicians have been clarified during the first and second and second organizations, and in the third aspect of Iraq before and after 2003 .

Key words :-

Economic stability , Financial policy , Monetary policy , Economic fluctuations

المقدمة :

تسعى دول العالم جاهدة إلى تحقيق أكبر قدرٍ من الاستقرار الاقتصادي من خلال اعتماد عددٍ من الاجراءات ، والآليات التي تعمل على المحافظة على إبقاء المتغيرات الاقتصادية في حالةٍ من الاستقرار ، والتي تشمل الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق عمليات التشغيل الكامل ، والمحافظة أسعار الصرف ، فضلاً عن المحافظة على معدلات مقبولة من التضخم ، والبطالة وبالتالي فالاستقرار الاقتصادي يضمن للدول أمنها ، واستقرارها ، وتطورها ، وانسيابية تعاملاتها التجارية ، ورفاهية مجتمعاتها وابتعادها عن شبح الحروب ، والاضطرابات السياسية ، والأمنية ، وتجاوزها حدود الفقر ، والحرمان ، أما وجود الثروات من دون أن تكون هنالك إدارة حكيمة تمتلك القدرة على اعتماد سياسات ، واجراءات تضمن المحافظة عليها ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فلن تجدي نفعا ، وبالتالي فوجود تلك الثروات كعدمها ، وهو ما ينطبق على العراق ، فمنذ العام ???? ، وحتى يومنا الحاضر لم تستطع الحكومات المتعاقبة من تحقيق أيّ قدرٍ من الاستقرار الاقتصادي .

أهمية البحث :- تنطلق أهمية البحث من أهمية الاستقرار الاقتصادي لدول العالم ، فضلا عن أهميته الماسة للعراق لتحقيق التنمية الاقتصادية والسعي نحو تحقيق النمو الاقتصادي الشامل ، والنهوض بالعراق لمصاف الدول الأكثر تطوراً ، والخروج من دوامة الصراعات التي تؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي ، وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع .

مشكلة البحث :- تتمثل مشكلة البحث في عدم قدرة العديد من الحكومات لا سيما الحكومات العراقية المتعاقبة منذ ???? على تحقيق الاستقرار الاقتصادي لعدم قدرتها على اعتماد ، وتنفيذ عدد من الإجراءات التي تحقق ذلك بسبب اختلاف الأيدولوجيات ، والتوجهات السياسية ، وتأثير ذلك على مسارات التنمية الاقتصادية .

فرضية البحث :- يفترض البحث أن الدول الأكثر تطورا هي الدول التي اعتمدت أساساً على تنفيذ عددٍ من السياسات الأكثر تأثيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

أهداف البحث :- هناك جملة من الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها

- توضيح ماهية الاستقرار والتركيز على أهميته لدول العالم .
- توضيح أهم السياسات المعتمدة في تحقيق الاستقرار .
- التركيز على مدى تفاعل العراق مع السياسات التي من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

منهجية البحث :- غالبا ما تعتمد الدراسات الاجتماعية التي تمس استقرار الدولة ، والمجتمع

المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح ماهية المشكلة القائمة ، وما يتعلق بها ، وهو ما تم اعتماده في البحث .

هيكل البحث :- ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث

- [[المبحث الأول الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي]] .
- [[المبحث الثاني السياسات المعتمدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي]] .
- [[المبحث الثالث ملامح السياستين المالية ، والنقدية في العراق قبل ، وبعد 2003]]

المبحث الأول

الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي

احتلت السياسات الاقتصادية حيزاً كبيراً في الفكر الاقتصادي ، واهتماماً بالغاً من قبل التكتلات الاقتصادية العالمية التي دعت عبر معاهداتها الاقتصادية المتعددة للمحافظة على المتغيرات الاقتصادية الكلية لكون تلك السياسات تعد الأداة الأكثر تأثيرا في الحياة الاقتصادية ، والمدخل المناسب لتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات القومية تحقيقاً للاستقرار الاقتصادي ، والتي تشمل مجموعة من السياسات كالسياسة المالية والسياسة النقدية .

ويقصد بالاستقرار لغةً حالة السكون التام ، والثبات ، والصلابة ، والرسوخ ، فيقال جبالٌ راسيات بمعنى راسخات ساكنات لا تتحرك (مسعود ، 2013 ، 92) .

فإن تقف على أرض صلبة لا تمور ، ولا تموج تحت قدميك خيرٌ لك من الوقوف على أرض هشة تكاد تغوص قدماك فيها ، والاستقرار بمعناه الاقتصادي يعني ثبات ، وسكون ، ورسوخ المتغيرات الاقتصادية ، والمحافظة عليها ، والعمل الجاد الذي يضمن تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق ذلك الاستقرار ، وعدم الميل نحو الانحراف ، والاختلال ، وهذا لا يعني وصول الاقتصاد إلى الحالة المثالية ، وتحقيق حالة التوازن القصوى لكنها حالة من التوازن النسبي الذي يضمن لأفراد المجتمع وضعا ملائما لممارسة أنشطتهم المختلفة ضمن حالةٍ من الاستقرار ، وبالتالي يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي على أنه "الاستغلال الأمثل ، والكامل للموارد الاقتصادية المتاحة ، وتفادي التغيرات الكبيرة في المتغيرات الاقتصادية من خلال السياسات المالية ، والنقدية المناسبة" (موشموش ، هارون ، 2017 : 32)

والاستقرار الاقتصادي يعني أيضا "تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة ، وتفادي التغيرات الكبيرة التي تطرأ على المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي للناتج القومي" ، وبالتالي فإن الاستقرار بهذا المعنى يتضمن ثلاثة أهداف تتمثل بتحقيق التشغيل الكامل ، والمحافظة على المستوى العام للأسعار، فضلا عن الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي (الجبوري ، الزاملي ، 2023 : 92) .

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستقرار الاقتصادي بأنه "الوضعية التي من شأنها تمكين الدول من التغلب على التغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي ، وأسعار الصرف ، ومعدلات التضخم ، فضلا عن معدلات الفائدة ، وأسواق المال " (موشموش ، هارون ، 2017 : 32) .

وكما جاء في مقدمة البحث بأن دول العالم تسعى جاهدة لتحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي

من خلال المحافظة على استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية ، والمتمثلة بمستوى الناتج المحلي الاجمالي ، والدخل القومي ، وحالة التشغيل الكامل للعناصر الإنتاجية ، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية ، والعمل على استقرار المستوى العام للأسعار ، وأسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى , ومواجهة حالتي التضخم ، والبطالة ، وكل ذلك يتطلب اجراءات ، وسياسات واضحة ، وبالأخص تلك السياسات المتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي كالسياسات المالية ، والنقدية ، وغيرها من السياسات التي سيتضح تأثيرها في العمليات التي تستهدف تحقيق الاستقرار .

ونتيجة لما سبقت الإشارة إليه يتضح أن الاستقرار الاقتصادي يعد عاملا أساسيا في تحقيق

التنمية الاقتصادية التي تعد الهدف الأسمى الذي تسعى دول العالم إلى تحقيقه من خلال مشاركتها الفاعلة في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، والعمل على خلق الفرص المناسبة للتنمية الاقتصادية القائمة على رفع مستوى الإنتاجية ، وزيادة فرص العمل ، وتقليل معدلات البطالة ، وتحسين مستويات المعيشة ، والحد من الفقر ، فضلا عن خلق البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية ، والأجنبية ، وتعزيز ثقة المستثمرين بالأوضاع السائدة في البلد ، وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية .

وقد فسرت المدارس الفكرية الاستقرار الاقتصادي بناءً على مجموعة من الافتراضات التي تضمن حصوله ، وهي كالآتي (عبد الحميد ، 2021 : 86-75) :-

أولا :- افتراضات المدرسة التقليدية الكلاسيكية لتحقيق التوازن الداخلي ، والتوازن الخارجي :-

- العمل على توفير الظروف المناسبة للحرية الاقتصادية ، والسياسية أمام القطاع الخاص .
- تحديد الأنشطة الاقتصادية عن طريق تلقائية السوق من خلال تفاعل قوى الطلب ، والعرض .
- تحقيق التوافق بين المصلحة العامة ، والمصلحة الخاصة من خلال تحقيق المصالح

الخاصة التي تفضي إلى تحقيق المصلحة العامة على وفق مبدأ اليد الخفية .

- تقليص التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية إلا في حدود ضيقة لمنح قوى السوق مساحة أكبر من الحرية لتخصيص الموارد بصورة مثالية .
- قدرة الأسواق على إعادة التوازن التلقائي في حال وجود اختلالات قصيرة الأجل استنادا إلى قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له .

ثانيا :- أسس الفكر الكينزي الذي اعتمد على عدة جوانب تتمحور حول تدخل الدولة ، واتباع سياسة مالية ، ونقدية توسعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتتمثل هذه الأسس بالآتي :-

- التحول من التحليل الاقتصادي الجزئي إلى التحليل الاقتصادي الكلي من خلال وضع وحدات الاقتصاد ، وأجزائه في مجاميع كلية .
- امكانية حدوث اختلاف ، أو تعارض بين المصلحة الشخصية ، والمصلحة العامة ،

وبالتالي فإن الحاجة تستدعي تدخل الدولة .

- ضرورة تدخل الدولة في مختلف الأنشطة الاقتصادية لمعالجة الاختلالات الناشئة عن الدورات الاقتصادية التي تعجز عن معالجتها آلية السوق التلقائية ، فضلا عن قدرة الدولة على تنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال في جانب الاستهلاك من خلال إعادة توزيع الدخل ، والإنتاج نتيجة القيام ببعض المشروعات .
- الأهمية المتزايدة للدور الذي تؤديه الدولة في تحقيق التوازن في الميزانية العامة من خلال النفقات العامة ، والإيرادات العامة .

ثالثا :- افتراضات المدرسة النقدية التي حاولت من خلالها العودة بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار الاقتصادي نتيجة الاضطراب الناشئ عن تزامن التضخم الرّكودي الذي ينتج عن زيادة الإنتاج ، وتدني مستوى الاستهلاك ، والتضخم الاقتصادي الذي يعني الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، وتتمثل افتراضات المدرسة النقدية بالآتي :-

- تفترض وجود نظام تلقائي قادر على تحقيق الاستقرار من خلال استقرار دالة الطلب على

النقود في الأجلين القصير ، والمتوسط .

- استقرار دالة الإنفاق الاستهلاكي في الأجل الطويل استنادا لفكرة الدخل الدائم .
- الافتراض القائم على وجود معدل بطالة طبيعي يتسق مع هيكل الأجر الحقيقي السائد .
- يعد الاستقرار في الأسعار سببا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- الاختلالات الاقتصادية التي تطرأ على النشاط الاقتصادي تعد ظاهرة نقدية .

وبعد هذا العرض للفرضيات التي فسرت الاستقرار الاقتصادي ، والتي وضعت من قبل عددٍ من المدارس الفكرية نتيجة للأهمية التي يحظى بها الاستقرار الاقتصادي ، والتي تتمثل بالآتي (مفتاح وآخرون ، 2021 : 199) :-

1- المحافظة على مستوى قريب من مستويات التوظيف الكامل للقوى العاملة .
2- المحافظة على مستويات عالية من الانفاق الاستثماري العام ، والخاص .
3- الحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات .

4- مواجهة الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي .

5- الحد من الفقر ، والعمل على رفع مستوى المعيشة .

أما فيما يخص المشاكل ، والعقبات التي تعترض حالة الاستقرار الاقتصادي فإنها تتمثل بالآتي (موشموش ، وهارون ، 2017 : 34-35) :-

1- صعوبة تحديد مدة زمنية مستقبلية للتنبؤ بمسار النشاط الاقتصادي من أجل اتخاذ الاجراءات اللاّزمة للحيلولة دون حدوث اضطرابات تعمل على زعزعة الاستقرار الاقتصادي كون النشاط الاقتصادي لا يبقى على وتيرة واحدة وكما موضح في الشكل الآتي .

الشكل (1) تذبذب النشاط الاقتصادي

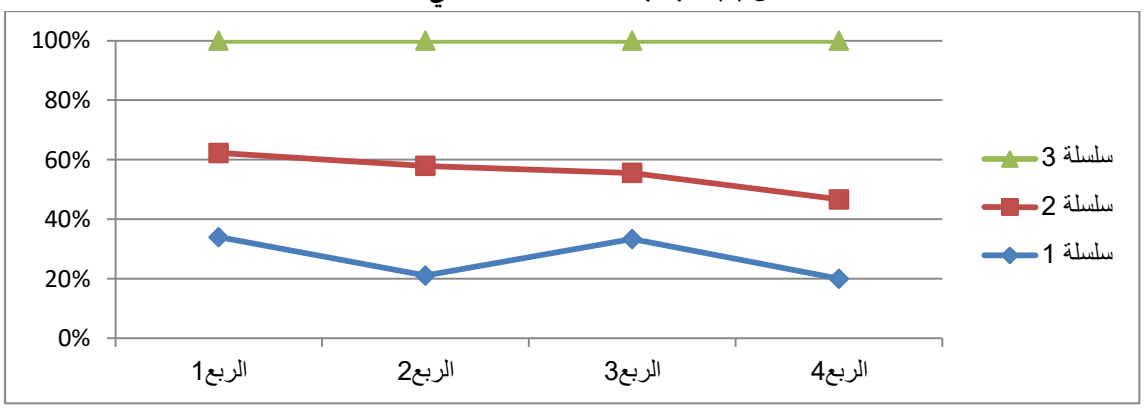

من اعداد الباحث

يتضح من خلال الشكل (1) أن النشاط الاقتصادي متذبذب ، وذا نسب متفاوتة كما هو الحال في السلسلتين الأولى ، والثانية على عكس ما نلاحظه في السلسلة الثالثة التي تتصف بحالة الاستقرار لكونها تحافظ على مستوى النشاط الاقتصادي عند أقصى نقطة ممكنة .

2- تعارض أهداف التشغيل الكامل المتمثلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي مع التغيرات التي تطرأ على سلوك الأسعار ، والأجور إذ أنّ تحقق حالة التشغيل الكامل ستعمل على رفع مستوى الطاقة الإنتاجية ، وزيادة الطلب ، وهو ما يترتب عليه زيادة في المستوى العام للأسعار ، والأجور التي تقود الاقتصاد لحدوث فجوات تضخمية .

3- الآثار السلبية للتحرير المالي ، والانفتاح على الأسواق العالمية من خلال إزالة القيود التي تسمح بتدفق رؤوس الأموال دون اصلاحات مالية ، ومصرفية ، وما يترتب على ذلك من مخاطر تتمثل بتقلبات أسعار الصرف ، وتباين أسعار الفائدة ، وانعكاس ذلك على خلق الأزمات ، وعدم الاستقرار . وبسبب المشكلات الاقتصادية فإنّ العديد من الدول لا سيما الدول العربية اتجهت نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال انتهاجها عددٍ من السياسات المتمثلة بالآتي (عبدالمنعم ، 2012 : 17-25) :-

أولا :- العمل على انتهاج برامج التصحيح الاقتصادي ، والاصلاحات الهيكلية لخلق حالة من التوازنات الداخلية ، والخارجية التي تهدف إلى رفع كفاءة استخدام الموارد ، وتعزيز فرص النمو الاقتصادي .

ثانيا :- العمل على تنويع مصادر الدخل من خلال تنويع سلة الصادرات لتفادي الاعتماد على مصدر واحد للدخل كي لا يكون عرضة للتقلبات الاقتصادية ، والتغيرات العامة لمستويات الأسعار على الصعيدين الاقليمي ، والعالمي من خلال تهيئة البيئة المناسبة للاستثمارات المحلية ممثلة بالقطاع الخاص ، والاستثمارات الخارجية ممثلة باستقطاب الشركات العالمية العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية .

ثالثا :- تصحيح الأوضاع المالية للحكومات للسيطرة على العجز الحاصل في الموازنات العامة ، والحد من تنامي المديونية داخليا ، وخارجيا ، والعمل الجاد على تحقيق التوازن بين النفقات العامة ، والإيرادات العامة ، وذلك من منطلق ضبط الموازنات العامة ، والاستمرار في برامج الاصلاح المالي ، وذلك من خلال المحاور الآتية :-

- العمل على توسيع قاعدة الإيرادات من خلال اعتماد تنويع سلة الصادرات ، فضلا عن الاصلاحات الضريبية ، ورفع كفاءة الأنظمة الضريبية .
- تحفيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للمساهمة في تقليص النفقات الحكومية ، وتعزيز ايرادات الحكومة ، وتخفيض عجز الموازنة .
- رفع كفاءة الانفاق العام ، وتبني قاعدة الوحدة في الموازنة العامة لضمان ترشيد الانفاق الحكومي ، وعدم تشتيت أوجه الانفاق .
- رفع كفاءة إدارة الموازنات العامة لضمان ضبط النفقات العامة ، وربطها بالخطط التنموية متوسطة الأجل .
- تعزيز نظام الحوكمة لضمان ، وترسيخ العلاقات القائمة بين جميع الأطراف المشاركة في العمليات التنموية لتحقيق الشفافية ، والعدالة ، ومكافحة الفساد .
- العمل بمبدأ الشمول لضبط الموازنات ، وضمان الاستدامة المالية ، وإدارة الدين العام .

رابعا :- اصلاح الأوضاع النقدية من خلال استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية كتغيير نسبة احتياطيات البنك المركزي ، وعمليات السوق المفتوحة ، فضلا عن التحكم بأسعار الفائدة ، والعمل على اصلاح النظام المصرفي بشكل عام .

خامسا :- ما يتعلق بنظم الصرف فقد انتقلت أغلب الدول من سعر الصرف الثابت إلى سعر

الصرف الأكثر مرونة لمواكبة التغيرات ، والتحولات الدولية ، ورفع قدرة السياسة النقدية على مواجهة التقلبات الاقتصادية .

سادسا :- معالجة الاختلالات الخارجية التي تحصل في موازين المدفوعات عبر عمليات التصدير ، والاستيراد .

سابعا :- العمل على اصلاح المؤسسات الداعمة للاستقرار الاقتصادي لمواجهة الصدمات الاقتصادية الاقليمية ،والعالمية من خلال تأسيس الصناديق السيادية لإدارة الفوائض المالية الناتجة عن الصادرات النفطية ، وغيرها .

ويتضح مما سبق الإشارة إليه أن هناك مجموعة من المؤشرات الموضوعية التي يشير

وجودها إلى الاستقرار مرة ، وإلى عدم الاستقرار مرة أخرى بحسب الحالة التي تكون عليها

الأوضاع الاقتصادية ، وهي (سليماني وآخرون ، 2018 : 37-33) :-

المؤشر الأول :- التضخم ، والذي يعد أحد المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها أغلب الدول النامية على وجه الخصوص ، والذي يعني الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة لزيادة الطلب على السلع ، والخدمات في ظل عجز الأجهزة الإنتاجية عن مواكبته ، واللّحاق به ، وذلك بسبب التغيرات الهيكلية التي تعرقل حركة النشاط الاقتصادي ما يؤدي إلى حدوث اختلال يتسبب بعدم الاستقرار الاقتصادي .

المؤشر الثاني :- البطالة ، وتشكل مشكلة اقتصادية ، واجتماعية في ذات الوقت تنشأ بسبب ضعف ، وتراجع المؤسسات الإنتاجية ، وعدم قدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة القادرة ، والراغبة بالعمل ضمن الأجور السائدة ، وتزداد في أوقات الركود الاقتصادي ، وتقل في فترات الانتعاش ، وتؤثر البطالة بشكل عام على مستويات الاستقرار الاقتصادي .

المؤشر الثالث :- ميزان المدفوعات ، ويعرف على أنه سجل احصائي للمعاملات الاقتصادية التي تنطوي على حجم الصادرات ، والاستيرادات ، وحركة رؤوس الأموال ، فضلا عن التحويلات المالية ، وبالتالي فهو يشير إلى العلاقات الاقتصادية ، وحجم المبادلات الدولية ، وقوة الاقتصاد الوطني ، ودرجة اندماجه مع اقتصادات العالم الاقليمية ، والدولية ، وإنّ وصوله إلى حالة

التوازن تعني أن الاقتصاد القومي في حالة استقرار ، وإنّ حدوث أي نوع من الاختلال في ميزان المدفوعات فإن ذلك يشير إلى اختلال هيكل التجارة الخارجية ، أو أنّه يشير إلى مجموعة من الأسباب الناتجة عن تقلبات الدورات الاقتصادية .

المؤشر الرابع :- الموازنة العامة التي تشمل النفقات ، والإيرادات العامة خلال سنة مالية قادمة ، وتعد الموازنة أحد الأدوات الاقتصادية المهمة التي تعتمد عليها الدول لمعرفة الحالة الاقتصادية التي تكون عليها ، فاستقرار الاقتصاد يكون عبر توازن الموازنة العامة عندما تتساوى النفقات العامة مع الإيرادات العامة ، ويفقد الاقتصاد استقراره عندما تكون الموازنة العامة في حالة فائض لما ينتج عنها من تفوق جانب الإيرادات العامة على جانب النفقات العامة لما يتسبب من ظهور بوادر الانتعاش ، أو قد تكون الموازنة العامة في حالة عجز الأمر الذي يدفع إلى فرض ضرائب إضافية تتسبب بخفض القدرة الشرائية ، فضلاً عن الاقتراض الخارجي .

المؤشر الخامس :- النمو الاقتصادي ، ويعني الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي الذي يحصل عليه أفراد المجتمع مع مرور الزمن مع الأخذ بنظر الاعتبار أن يرتبط معدل النمو الاقتصادي بمعل النمو السكاني ليتسنى للنمو الاقتصادي من تحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع كافة ، وأن لا يقتصر على طبقة دون أخرى ، وبذلك يتحقق الاستقرار الاقتصادي ، وفي حالة تراجع النمو الاقتصادي فإنّ ذلك يعني انخفاض متوسط الدخل الحقيقي ، وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد ، وبالتالي انخفاض معدلات الاستهلاك ، والإنتاج ، وستؤدي سلسلة الانخفاضات إلى التأثير على عدد من القنوات الداعمة للاستقرار الاقتصادي ، وكما في الشكل الآتي .

شكل (2) الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي

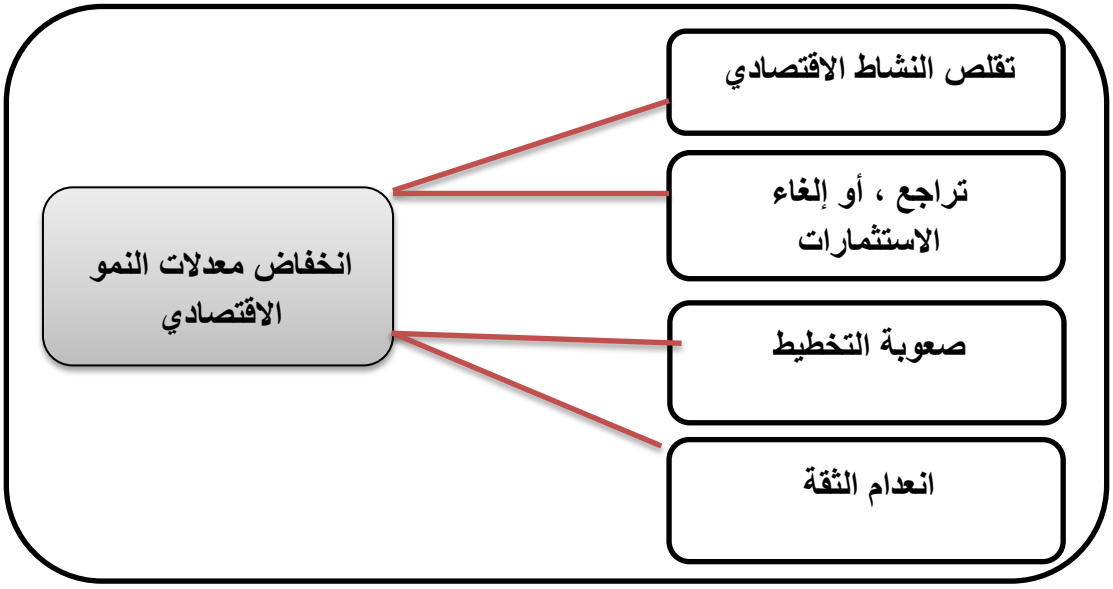

العلمي، طارق .(2015) . شعبة القضايا الناشئة ، والنزاعات التابعة للأمم المتحد . الاسكوا ، للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الاجتماع الثاني للجنة الفنية ، ص : 5

يتضح من الشكل (2) أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي المتمثل بانخفاض متوسط الدخل الحقيقي سيُؤثر تأثيرا مباشرا على عددٍ من القنوات الداعمة للاستقرار الاقتصادي فهو يعمل على تقليص النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض القدرة الشرائية لأفراد المجتمع ، وكذلك تعمل على تراجع مستويات الاستثمار ، وصعوبة التنبؤ ، ووضع الخطط المستقبلية للتنمية الاقتصادية ، فضلا عن انعدام الثقة بالأوضاع الاقتصادية السائدة .

لقد تناول المبحث الأول الجانب النظري للاستقرار الاقتصادي حيث تم التعرف على ماهية الاستقرار الاقتصادي والأهمية التي ينطوي عليها الاستقرار ، فضلا عن عرض المشاكل ، والعقبات التي تعترض تحقيق الاستقرار ، كما تم عرض جملة من السياسات التي انتهجتها الدول لا سيما الدول العربية في سبيل تعزيز حالة الاستقرار الاقتصادي بعدها تم عرض عدد من المؤشرات الاقتصادية (التضخم ، البطالة ، ميزان المدفوعات ، الموازنة العامة ، النمو الاقتصادي) ، والتي يتم من خلالها معرفة حالة الاستقرار الاقتصادي من عدمه ، فإذا ما تمت السيطرة على ظاهرتي التضخم ، والبطالة ، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عبر خلق نوع من التوازن بين الصادرات ، والاستيرادات ، وكذلك تحقيق التوازن في الموازنة العامة من خلال تكييف النفقات العامة ، والإيرادات العامة ، فضلا عن تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة متوسط الدخل الحقيقي بين أفراد المجتمع دون تمييز فإنّ ذلك يُفضي إلى حالةٍ من الاستقرار الاقتصادي ، وإن عدم تحقق ما تمت الإشارة إليه سيُفضي إلى عدم الاستقرار .

المبحث الثاني

السياسات المعتمدة في تحقيق الاستقرار الاقتصاد

بعد أن تناول المبحث الأول الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي بقي أن نتعرف على مجموعة من السياسات التي يتحقق بواسطتها الاستقرار الاقتصادي ، وأهم هذه السياسات السياسة المالية ، والسياسة النقدية ، وهو ما سوف نسلط الضوء عليه في هذا المبحث ، وسنتعرف على آلية عمل هاتين السياستين ، وتأثيرهما على مجمل الأنشطة الاقتصادية ، وتحقيق الاستقرار.

أولا :- السياسة المالية

عملت الدول من خلال سياساتها الاقتصادية على تحقيق تطلعات مجتمعاتها ، وأهدافه من خلال اشباع حاجاته العامة ، وطرق تمويلها الأمر الذي دفع الاقتصاديين إلى معالجة الخلل في الموازنة العامة ، والعمل على ضمان توازنها من خلال استخدام السياسة المالية التي تعرف على أنها "مجموعة من الأساليب ، والقواعد ، والاجراءات ، والتدابير التي تستخدمها السلطات العامة

لإدارة أنشطتها المالية بكفاءة عالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية خلال فترة زمنية محددة" وتعني أيضا "السياسة التي تستخدم الأدوات المالية العامة من برامج الانفاق ، والإيرادات العامة ، وإدارة الدين العام بهدف تحريك متغيرات الاقتصاد الكلي لتحقيق نتائج إيجابية على كل من الدخل ، والناتج ، ومستوى التشغيل ، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية (إسماعيل وآخرون ، 2021 : 2) .

وكذلك تعرف السياسة المالية على أنها "مجموعة من الأهداف ، والتوجهات ، والاجراءات ، والنشاطات التي تتبناها الحكومات للتأثير في الاقتصاد القومي ، والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام ، وتنمية ، ومعالجة مشاكله ، ومواجهة الظروف المتغيرة كافة" (مجموعة مؤلفين ، 2020 : 5) .

وتعني السياسة المالية "الدراسة التحليلية للأدوات ، والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة ، والتي تتضمن تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام ، والإيرادات العامة ، وتكيفا نوعيا لأوجه الإنفاق العام ، ومصادر الإيرادات العامة بهدف المحافظة على مستوى الطلب ، وبالتالي المحافظة على حجم الناتج المحلي الاجمالي الذي يحقق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج" (علا ، عبدالله ، 2017 : 3) .

كما يمكن تعريف السياسة المالية على أنها "تلك السياسة التي تمثل الجهود ، والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحديد مصادر الإيرادات العامة ، وتحديد الأهمية النسبية لكل منهما ، وكذلك تحديد الكيفية التي تستعمل بها الإيرادات العامة لغرض تمويل الانفاق العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة لاسيما تحقيق الاستقرار الاقتصادي" (بخيت ، مطر ، 2010 : 190) .
وتهدف السياسة المالية بشكلٍ عام إلى تحقيق أهداف محددة تتمثل بالآتي (موشموش ، هارون ، 2017 : 25) :-

تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد بصورة مثالية بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة من خلال مناقلة الموارد بين الاستخدامات لتحقيق الحجم الأكبر من الإنتاج .

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي . موضوع البحث . وذلك من خلال مواجهة التقلبات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي ، وانتقاله من مرحلتي الانكماش ، والكساد إلى مرحلتي الانتعاش ، والازدهار ، وتأثيرهما المباشر على مستويات التشغيل ، والأسعار ، والدخل .
2- تحقيق النمو الاقتصادي من خلال المساهمة برفع معدل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن .
3- تحقيق العدالة في توزيع الدخول من خلال قدرتها على تقليل التفاوت في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع ، وكفاءة الضمان الاجتماعي .
4- تحقيق التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة ، والعمل على رفع مستوى الطلب الكلي الفعال من خلال خفض الضرائب ، وزيادة الانفاق الحكومي ، وبالتالي تقليل نسب العاطلين عن العمل .

وتستخدم السياسة المالية ثلاث أدوات رئيسية تستطيع من خلالها التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتمثل بالنفقات العامة ، والإيرادات العامة ، فضلا عن الموازنة العامة ، والتي يمكن توضيحها على النحو الآتي (منصور ، 2016 : 102-65) :-

أولا :- النفقات العامة ، والتي تعد أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية في ظل التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية على نطاق واسع ، وتعرف النفقات العامة على أنها مبالغ مادية صادرة عن جهات حكومية ، أو جهات مخولة نتيجة لتعدد الحاجات العامة ، وتهدف إلى تحقيق منفعة عامة ، وتنقسم لعدة أنواع تبعا للمعيار الذي تستند إليه فقد تكون نفقات عادية ، أو غير عادية ، وقد تكون قومية ، أو اقليمية ، ويمكن أن تكون مركزية ، أو محلية كما يمكن أن تكون نفقات استهلاكية ، أو نفقات استثمارية .

ثانيا -: الإيرادات العامة ، وتعد الأداة الثانية ، والمهمة للسياسة المالية ، وتعني مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من عدة مصادر تتمثل بالدومين الحكومي بأشكاله كافـة ، فضلا عن

الإيرادات التي تحصل عليها من الرسوم ، والضرائب ، والقروض لتغطية نفقاتها المختلفة .

ثالثا :- الموازنة العامة ، وتعني بحسب القانون الفرنسي بأنها قانون يُقدر ، ويُجيـز مجموع إيرادات الدولة ، وأعبائها المالية لكل سنة ، فيما يرى القانون البلجيكي بأنها بيان للإيرادات ، والنفقات العامة لفترة قادمة ، وكذلك تفسر على أنها تخمين للإيرادات ، وتقدير للنفقات لسنة مالية قامة تقر من قبل السلطة التنفيذية ، ويصادق عليها من قبل السلطة التشريعية لكي تصبح سارية المفعول ، وتستند إلى أربعة مبادئ هي :-

1- مبدأ وحدة الموازنة ، وتعني تضمين إيرادات الدولة ، ونفقاتها في وثيقة واحدة لعرضها على السلطة التشريعية لغرض اقرارها
2- مبدأ شمول الموازنة ، وتعني أن تشمل الموازنة الإيرادات العامة ، والنفقات العامة لتمكين السلطة التشريعية من فرض رقابتها بصورة شاملة .
3- مبدأ سنوية الموازنة ، وتعني دورية الموازنة كل سنة لتكون بمعزل عن السنة السابقة ، وعن السنة اللاّحقة من جهة ولضمان دقتها من جهة أخرى .
4- توازن الموازنة بمعنى أن يتساوى جانبي الميزانية - الإيرادات ، والنفقات – للحيلولة دون الوقوع في العجز ، أو الفائض .

وتؤدي السياسة المالية ثلاث وظائف أساسية تسعى من خلالها السلطات العامة إلى تحقيق الاستقرار ، والانطلاق بخطى ثابتة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتتمثل بالآتي (وزارة التخطيط ، 2021 : 4-3) :-

أولا :- وظيفة التخصيص ، والتي تسعى من خلالها السياسة المالية إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد بين المشاريع التي تحقق أكبر قدر من المنافع الاجتماعية لتحقيق رفاهية الأفراد بعيداً عن الاسراف ، والتبذير ، ويتضمن هذا التخصيص عدداً من التقسيمان ، وهي على النحو الآتي (اسماعيل ، وآخرون ، 2021 : 10-7) :-

1- تخصيص الموارد بين القطاع العام ، والقطاع الخاص .
2- تخصيص الموارد بين السلع الإنتاجية ، والسلع الاستهلاكية .
3- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام ، والخاص الدخل .
4- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة ، والخدمات الخاصة .

ثانيا :- وظيفة التوزيع ، وهي الوظيفة التي ترتبط بتحقيق المساوات ، والعدالة في إعادة توزيع الدخول الوطنية بين الفئات الاجتماعية للحد من الفقر ، والبطالة ، ويتخذ التوزيع نوعين يتمثلان بالآتي :-

- توزيع الدخل الوظيفي ، ويقصد به الدخل الذي تحصل عليه عناصـــر الإنتاج لقاء مشاركتها بالعمليات الإنتاجيـــة ، والذي يتخذ أربعة صور هي الأجور ، والأرباح ، والفوائد ، والريع .
- التوزيع الشخصي للدخل ، ويقصد به التوزيع الذي يتفاوت بين أفراد المجتمع لكل فئة من الفئات الأربعة آنفة الذكر ، وذلك لتفاوتهم في امتلاك المواهب والقدرات الذهنية ، والمهارات الفنية ، فضلا عن التفاوت في امتلاك الثروات المدرة للدخل .

ثالثا :- وظيفة الاستقرار إذ تؤدي السياسة المالية وظيفة مهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أوقات الاختلالات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي ، ومعالجة التقلبات الاقتصادية نتيجة لظهور عجز ، أو فائض في الطلب الكلي ، أو بسبب وجود قوى احتكارية تخرج عن قواعد المنافسة ، وذلك من خلال تهيئة الظروف الاقتصادية المستقرة ممثلة بخفض معدلات التضخم ، والعجز المالي ، فضلاً عن تهيئة المقومات الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي ، والعمل على تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ، ومواجهة أشكال الاحتكار بكل أنواعه .

في حين تنقسم السياسة المالية إلى نوعين بحسب الدور الذي تمارسه السلطات العامة للتأثير في النشاط الاقتصادي ، وهما (قدوري وآخرون ، 2020 : 6-5)

أولاً :- السياسة المالية التوسعية ، وتعني سياسة التمويل بالعجز ، ويتم استخدام هذه السياسة من قبل السلطات العامة عندما يعجز الطلب الكلي عن مواجهة العرض الكلي ما يترتب على ذلك من حدوث فجوة بين الجانبين ، ما يعني إصابة الاقتصاد بحالة من الكساد الأمر الذي يستدعي تحفيز الطلب الكلي من خلال التوسع في عمليات الانفاق العام على المشاريع الخدمية كمشاريع الصحة ، والتعليم ، وتقديم الإعانات الحكومية النقدية ، والعينية لذوي الدخول المحدودة ، والعاطلين عن العمل ، وأيضاً العمل على تسديد جزء من القروض العامة التي حصلت عليها الحكومة عن طريق الاكتتاب قبل موعد استحقاقها ، فضلاً عن العمل على تخفيض الضرائب ، وتخفيف العبء الضريبي عن كاهل أفراد المجتمع للعمل على رفع مقدرتهم الشرائية ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة الاستهلاك ، وبالتالي تقليص الفجوة بين الطلب الكلي ، والعرض الكلي ، وعلى الرغم من خطورة هذا الوضع على مجمل النشاط الاقتصادي فإنّ أزمة الكساد العالمي في العام 1929م مازالت حاضرة ، وشاخصة أمام أنظار الاقتصاديين ، وأصحاب القرار ، وبالتالي فإنّ اتباع الخطوات ، والبرامج الملائمة التي تفرضها الحكومات عبر سياساتها المالية قادرة على إعادة الأوضاع الاقتصادية إلى حالة الاستقرار مرةً أخرى ، والحد من الانتكاسات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، وتعزيز الأوضاع الاقتصادية ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام ، وهو ما يعني مصداقية ، وكفاءة السلطات العامة ، وقدرتها على تحقيق الانضباط المالي بوصفه مقياسا في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية التي تضمن السلامة ، والرخاء المالي على المدى الطويل .

وسنوضح من خلال الشكل الآتي الكيفية التي تعالج بها السياسة المالية التوسعية حالة الكســاد عن طريق تحفيز الطلب من خلال التوسع في عمليات الإنفاق لتشمل عددٍ من المشاريع الخدمية كما مر معنا ، فضلا عن العمل على تخفيض الضرائب ، وتخفيف العبء الضريبي عن كاهل أفراد المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى رفع مقدرتهم الشرائية ، وبالتالي رفع مستوى الطلب ، وزيادة الاستهلاك ، والخروج من دائرة الكساد تحقيق قدراً من الرفاهية الاقتصادية .

الشكل (3) السياسة المالية التوسعية للسلطة العامة للخروج من حالة الكساد

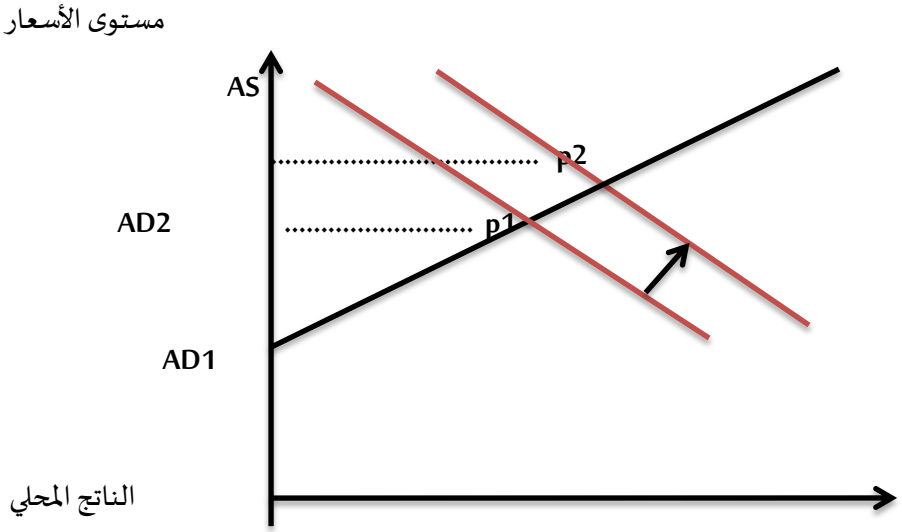

الزعبي، هيثم ، أبو الزيت، حسن .(2000) . أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الفكر للطباعة والنشـــر والتوزيع ، ط (1) ، عمان – الأردن ، ص : 205

يتضح من خلال الشكل (3) أن استخدام السياسة المالية التوسعة من قبل السلطاتٍ العامة من خلال زيادة النفقات ، أو تخفيض الضرائب ، أو الاثنين معاً ، فضلاً عن تسديد بعض الديون المترتبة بذمتها لصالح أفراد المجتمع , والتي تم الحصول عليها من خلال عمليات الاكتتاب بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة فإنّ ذلك سيعمل على رفع المقدرة الشرائية لدى أفراد المجتمع ، وبالتالي زيادة مستوى الطلب الكلي ، وانتقال منحنى الطلب بأكمله من **AD1** إلى . **AD2**

ثانيا :- السياسة المالية الانكماشية ، والتي تعني سياسة التمويل بالفائض وتستخدم السلطات

العامة هذه السياسة عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ما يتسبب بحدوث ضغوطات تضخمية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار ، ولذلك فإنّ السلطات العامة تسعى ، ومن خلال اتخاذها عدة تدابير للتخفيف من حدة هذه الضغوطات تتمثل بخفض الانفاق ، وزيادة الضرائب لامتصاص جزء من المقدرة الشرائية للأفراد ، ويفضل أن تُفرض الضرائب بصورة تصاعدية كي لا يتأثر بها ذووا الدخول المنخفضة ، وكذلك التوسع في اصدار السندات ، وبيعها إلى الجمهور بصورة مباشرة ، او غير مباشرة ، فضلاً عن الحد من الائتمان المصرفي من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني ورفع أسعار الفائدة لتقليل كمية النقود المتاحة ، وبالتالي التأثير على مستوى الطلب الكلي وصولا إلى حالة التوازن ، والاستقرار .

ويوضح الشكل الآتي الكيفية التي تعمل بها السياسة المالية الانكماشية ، والتي تسعى من خلالها السلطات العامة إلى تقليل حدة القيود التّضخمية ، وتخفيض مستوى الطلب الكلي إلى الحد الذي يتساوى فيها مع مستوى العـرض الكلي ، والعودة بالاقتصاد إلـى الأوضاع الطبيعية ، وبالتالي الوصول إلى حالة الاستقرار .

الشكل (4) السياسة المالية الانكماشية للسلطة العامة للخروج من حالة التضخم

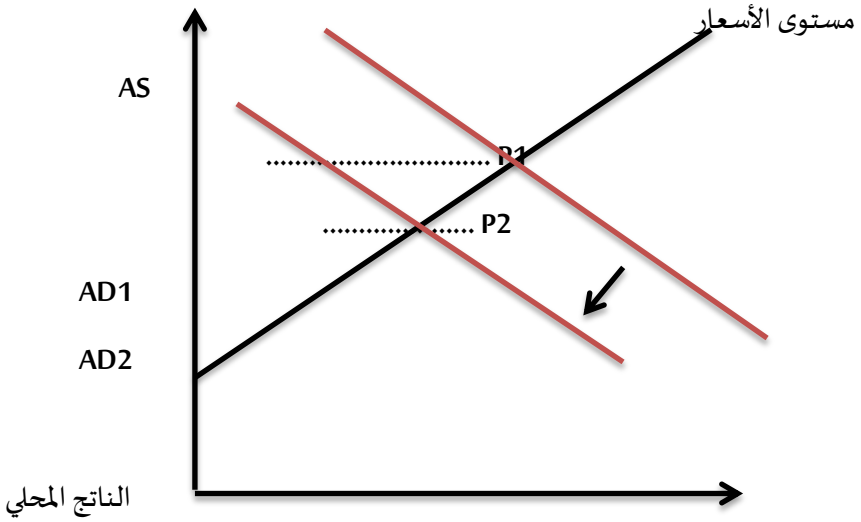

الزعبي، هيثم ، أبو الزيت، حسن .(2000) . أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط (1) ، عمان – الأردن : 206 يتضح من خلال الشكل (4) أنّ السياسة المالية الانكماشية تؤدي دورا واضحا في تحقيق الاستقرار من خلال خفض الانفاق ، وزيادة الضرائب ، فضلا عن مجموعة من التدابير آنفة الذكر ، وبالتالي انتقال منحنى الطلب من 1AD إلى 2AD

ثانيا :- السياسة النقدية تعد السياسة النقدية جزءا مهما من السياسات الاقتصادية العامة ، وقد ازدادت أهميتها من خلال قدرتها على معالجة المشكلات الاقتصادية إلى جانب السياسة المالية ، وتعرّف السياسة النقدية على أنها "مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للسيطرة ، والتحكم في معدلات أسعار الفائدة ، ومقدار عرض النقود في فترتي الانتعاش والانكماش للمحافظة على الاستقرار ، والتوازن الاقتصادي" (الرفيعي ، 2012 : 278) . وتعرف كذلك بأنها "مجموعة من النصوص ، والقوانين ، والاجـراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي من حيث التوسع ، أو الانكماش بهدف تحقيق أهداف اقتصادية" (قدي ، 2003 : 53) . وسوف نتناول في هذا المبحث النظرية النقدية الحديثة التي تستند أساسا على أفكار جون مينركينز بل ، وتعد امتدادا واضحا إلى النظرية الكينزية التي دعت الحكومات إلى خلق الطلب الفعال من خلال توسيع دائرة النفقات لتجاوز الأزمات ، والتقلبات الاقتصادية ، وبالتالي فإن فكرة النظرية النقدية الحديثة مفادها أن الدول التي تتمتع بالسيادة النقدية تكون أكثر بعداً عن التقلبات الاقتصادية ، وأكثر قدرة على التوسع في النفقات العامة ، فضلا عن قدرتها على تخطي عيوب النظم الرأسمالية المتمثلة بتفاقم مشكلة البطالة ، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية ، والوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي .

وعليه فلا بد من عرض فرضيات النظرية النقدية الحديثة لتي تتمحور حولها ، وهي بذلك قد تتفق ، وقد تختلف مع النظريات الاقتصادية الأخرى ، وهو ما سنسط الضوء عليه فيما بعد (الباز ، 2022 : 11) :-

1- الدولة التي تمتلك السيادة ، والقدرة على اصدار العملة النقدية الوطنية لا يمكن أن تنفد لديها النقود وبالتالي فهي قادرة على ترتيب أوضاعها الاقتصادية ، ومواجهة الأزمات الاقتصادية بصفتها المحتكر الوحيد لعملية اصدار العملة الوطنية .

2- الضرائب لا تمول النفقات الحكومية لكنها تخلق طلبا على النقود إذ أن السيادة التي تمتلكها الدولة تجعلها قادرة على تمويل نفقاتها المختلفة بمجرد الإيعاز للبنك المركزي ، ولا يمكنها تعطيل مشاريعها إلى الوقت الذي تستحصل فيه الموافقات على فرض الضرائب ، ومن ثم تحصيلها لتنفيذ تلك المشاريع ، أو تغطية نفقاتها ، وبالتالي فالضرائب لا تمول النفقات الحكومية ، وإنما تخلق طلبا على النقود في حال فرض الضرائب فالمكلفين بدفعها يسعون لتسديدها بالعملة الوطنية التي لا تقبل الحكومة بديلاً عنها .

3- الودائع لا تخلق القروض بل على العكس القروض هي من تخلق الودائع ، وذلك من خلال منح البنوك التجارية القروض لطالبيها كخطوة أولية ، ومن ثم فإنّ هذه القروض ، أو عوائدها ستعود على شكل ودائع لتلك المصارف .

4- التوسع في الإنفاق الحكومي عن طريق التمويل بالعجز يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة ، وذلك نظرا لارتفاع حجم الاحتياطيات النقدية مع انخفاض الطلب عليها .

5- بيع ، وشراء السندات يعد جزءًا أصيلا من السياسة النقدية لارتباطه بحجم الاحتياطات المصرفية ، وانحرافها عن المسارات المحددة لها سلفاً .

6- اتباع نظم الصرف المرنة يساعد الحكومة في اختيار السياسة المناسبة لتحقيق أهدافها المختلفة بدلاً من التركيز فقط على كيفية المحافظة سعر الصرف الثابت ، والمحدد .

7- التضخم ، وانخفاض قيمة العملة تعدٌّ قيودا حقيقية تسهم في تحجيم النفقات الحكومية ، وهو ما تبرره الفرضية (الثامنة) لأن أي نفقات إضافية بعد الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل سيُؤدي إلى حالة التضخم ، وانخفاض قيمة العملة ، وبالتالي فإنّ الحكومات تختار بمحض إرادتها عدم الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل ، وكما توضحه الفرضية (الثامنة) .

8- تختار الحكومات ، وبمحض إرادتها مستوى توظيف لا يصل إلى مستوى التوظيف الكامل إيمانا منها بفكرة "معدل البطالة الطبيعي" ، وهو أمر خاطئ فالحكومات تعد الملاذ الأخير لعمليات التوظيف على وفق برامج معدة مسبقا كونها تعد عوامل استقرار تلقائية لضمان التوظيف ، وتوفير فرص العمل .وتتفق النظرية النقدية الحديثة مع النظرية الكينزية ، وتتفق مع نظرية ماركس من حيث المبدأ ، وإن اختلفت مع النظريتين في بعض التفاصيل لكنها تختلف ، وتتعارض مع النظرية النيوكلاسيكية في العديد من القضايا ، والأسس لا مجال لذكرها . وتؤدى السياسة النقدية دورا مهماً في الاقتصاد من خلال تأثيرها في عرض النقود ، والسيولة ، وبذلك تتعدد جوانب التأثير التي تمارسها على مستوى الاقتصاد الكلي ، ولعل من أهمها الآتي (محمد ، كاظم ، 2020 ، 337) :-

1- الهيمنة المطلقة على عملية اصدار النقود .

2- التأثير الكبير على الاحتياطيات المصرفية المختلفة .

3- الرقابة على الجهاز المصرفي ، والمنافذ المالية ، ووضع التشريعات المناسبة لعملها .

4- ممارسة وظيفة الوكيل المالي للحكومة ، وتأثيرها على كمية الأوراق المالية التي تصدر عن البنك المركزي نيابة عن الحكومة .

5- إدارة الحسابات الرأسمالية في ميزان المدفوعات لتسوية المدفوعات الناتجة عن النشاط التجاري مع الخارج .

6- التأثير في أسعار الصرف من خلال تبني نظام صرف معين .

وتسعى السياسة الاقتصادية بشكل عام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال إعداد استراتيجية متكاملة تكون فاعلة في التأثير على مستوى الاقتصاد الكلي ، وقادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ويمكن تقسيم أهداف السياسة النقدية إلى قسمين على وفق انقسام العالم إلى دول متقدمة ، ودول نامية ، وكما يلي (صلاح، وآخرون ، 2018 : 57-56) :-

أولا :- أهداف السياسة الاقتصادية (السياسة المالية ، والسياسة النقدية) في الدول المتقدمة

1- ضمت8ان استقرار المستويات العامة للأسعار .

2- تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ، وتحقيق النمو الاقتصادي .

توازن ميزان المدفوعات ، وضمان استقرار قيمة العملة الوطنية مقارنةً بالعمـلات الأجنبية الأخرى . العمل على تحقيق التوازن في الميزان التجاري ، والمالي ، والرأسمالي . وتعد هذه الأهداف الأربعة أهدافاً نهائية بالنسبة للـدول المتقدمة ، والتي تشكل بمضامينها الأربعة ضمانا بتحقق النمو الاقتصادي ، وتحقيق الاستقرار في الأسعار ، وهي الأهداف التي أطلق عليها الاقتصادي الانكليزي "نيكولا كالدور*" أهداف المربع السحري وذلك لتجنب أخطاء سوء التفسير . وهو رسم تخطيطي رباعي الرؤوس سمي بهذا الاسم لصعوبة تحقيق الأهداف آنفة الذكر مجتمعة ، وكما موضح بالشكل الآتي .

*نوكولا كالدور ، وهو اقتصادي ، وأكاديمي بريطاني من أصل بلغاري ، وهو أحد أبرز مُنظري المدرسة الكينزية في علم الاقتصاد .

الشكل (5) مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية للدول المتقدمة "المربع السحري"

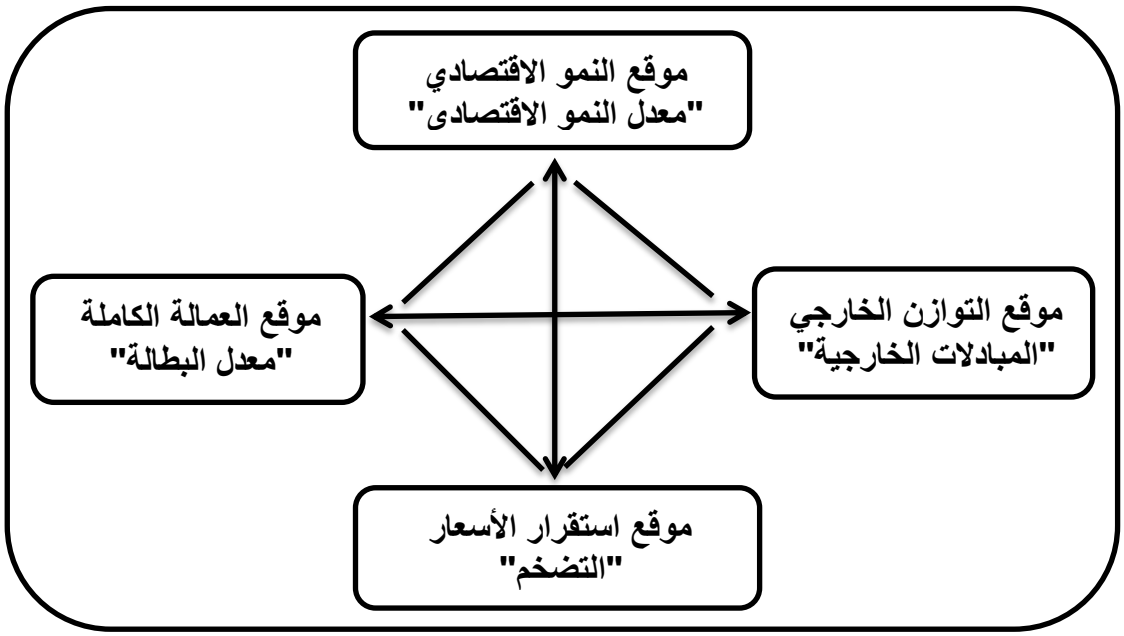

Source :- Marie Delaplace .(2013) . et financement de l'economie – edition DUNOD – page : 118 , Paris "www.dunod.com"

يتضح من خلال الشكل (5) الذي يلخص الأهداف الأربعة للسياسة النقدية للدول المتقدمة على الرغم من صعوبة الجمع بينها لتعارض بعض الأهداف مع غيرها ، وبحسب المربع السحري لكالدور فلا بد من أن تكون هناك خطوات تدريجية لتحقيق تلك الأهداف ، فبالنسبة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي فإنّ الانطلاق يبدأ بصورة تدريجية من نقطة الأصل صعودا للوصول لمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني ، وفيما يخص معدلات العمالة فإنّ ذلك يتطلب خفض تلك المعدلات لأدنى ما يمكن وصولا للحالة المثالية ، وبما يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي ، وفيما يتعلق بهدف استقرار الأسعار ، وخفض معدلات التضخم يعد الهدف الأسمى بالنسبة للسياسة النقدية إلا أنّ تحقيقه في ظل النمو الاقتصادي ، وانخفاض معدلات البطالة أمرٌ غايةٌ في الصعوبة ، وذلك لصعوبة التوفيق بين تلك الأهداف الأمر الذي يتطلب سياسات نقدية حكيمة .

أما فيما يتعلق بالهدف الرابع المعني بتحقيق التوازن الخارجي "المبادلات الخارجية" من خلال تحقيق التوازن بين الصادرات ، والاستيرادات فعلى الرغم من صعوبة ذلك إذ أنّ التوسع بالسياسة المالية ، والنقدية سيعمل على ترجيح كفة الاستيرادات ، وهو ما يتطلب وجود سياسات اقتصادية نقدية ، ومالية قادرة على مواجهة تلك الصعوبات ، والعمل على ترجيح كفة الصادرات ، والعودة بالميزان إلى حالة التوازن ، وتحقيق فوائض نقدية لحل اشكالية المربع السحري .

ثانيا :- أهداف السياسة الاقتصادية (السياسة المالية ، والسياسة النقدية) في الدول النامية :-

1- العمل الجاد على زيادة فرص الاستثمار ، والادخار اعتمادا على المساعدات ، والقروض الخارجية فضلا عن الادخارات المحلية مستهدفةً بذلك رفع معدلات التراكم الرأسمالي
2- تطوير النظام المالي على أسس سليمة لمعالجة الضمور في تنوع المؤسسات ، والامكانات المالية ، ومحدودية الأرصدة المتاحة العاجزة عن مواجهة متطلبات السوق النقدية .

وبالتالي فإنّ السياسة النقدية بشكل عام تستهدف الآتي (وزارة التخطيط ، 2022 : 5-6) :-

1- استقرار المستوى العام للأسعار من خلال التوازن بين الاصدار النقدي ، وحجم الكتلة النقدية ، وبين معدل الناتج المحلي الاجمالي للحيلولة من ارتفاع الضغوط التضخمية .
2- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توافر الموارد الطبيعية ، والاقتصادية ، وتوفير المناخ السياسي ، والاجتماعي الملائم .
3- تحقيق المستوى المطلوب من التشغيل الذي يتناسب مع أداء النشاط الاقتصادي .
4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال الاعتماد على الاحتياطات الكافية من العملات الأجنبية .

أما فيما يخص أدوات السياسة النقدية ، ودور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار ، والتوازن الاقتصادي ، والتي يمكن تقسيمها إلى أدوات كمية غير مباشرة ، وأدوات نوعية مباشرة لضمان سلامة ، وفاعلية السياسة النقدية ، وكما يلي (الطهمازي ، 2023 : 27-25) :-

أولا :- الأدوات الكمية غير المباشرة ، وتتضمن ثلاث أدوات هي :-

1- مستوى الاحتياطي القانوني الإلزامي ، ويقصد به النسبة القانونية التي يفرضها البنك المركزي على الأصول النقدية للبنوك التجارية ، وودائعها لدى البنك المركزي ، والواجب الاحتفاظ بها ، والتي تمكنها من مواجهة سحوبات العملاء اليومية ، وضبط حجم الائتمان .
2- عمليات السوق المفتوحة ، وتعني دخـول البنك المركزي كبائع ، أو مشتري للأوراق
3- المالية الحكومية بهدف التأثير على حجم الائتمان نحو التوسع ، والزيادة لمحاربة الركود الاقتصادي ، أو خفضه ، والتقليل منه لمحاربة التضخم ، وارتفاع الأسعار للوصول إلى حالة الاستقرار ، والتوازن النقدي .
4- إعادة سعر الخصم ، وهي أحد الأدوات الكمية التي يستخدمها البنك المركزي بصورة غير مباشرة ، والمتمثلة بسعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية ، وأذونات الخـزانة مقابل توفـير السيولة النقدية التي تحتاج إليها البنوك التجارية لديمومة عملها ، وتسيير معاملاتها ، والإيفاء بالتزاماتها .

ثانيا :- الأدوات النوعية المباشرة ، وتتضمن

1- التأثير الأدبي الذي يستند إلى النصائح ، والارشادات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بعدم التوسع في منح القروض التي تُستخدم في المضاربات لما تحمله من مخاطر على الاقتصاد الوطني .
2- الاعلام وهو الاسلوب الذي يُستخدم من خلال نشر المقالات في الجرائد ، والمجلات لتقويم عمل المؤسسات المالية .
3- التوجيهات ، والأوامر التي تصدر عن البنك المركزي بصورة مباشرة للبنوك التجارية ، والمؤسسات المالية ، والخاصة بحجم الائتمان .
4- الاجراءات العقابية التي تفرضها السلطة النقدية على البنوك التجارية التي لا تلتزم بتوجيهاتها ، والمخالفة لسياستها .
5- التشاور مع البنوك العاملة في الحكومة ، وهي الحالة التي يلجأ إليها البنك المركزي مع البنوك التجارية عند وضع السياسة النقدية التي تضمن الإدارة الجيدة للنقد .

وتنقسم السياسة النقدية إلى نوعين رئيسيين هما "سياسة نقدية توسعية" ، و"سياسة نقدية انكماشية" تستطيع من خلالهما السلطة النقدية التأثير في مجمل الأوضاع الاقتصادية ، ويتضح من خلالهما الآلية التي يتم العمل بموجبها عمل السياسة النقدية وهي على النحو الآتي (ادريس ، 2021 ، 17-13) :-

، وتحقيق التنمية الاقتصادية

أولا :- السياسة النقدية التوسعية

تتبع السلطة النقدية سياسة توسعية في فترات الركود الاقتصادي (انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي) تتمثل بزيادة المعروض النقدي ، وخفض أسعار الفائدة لتشجيع المصارف التجارية على منح المزيد من القروض لتمويل مشاريع استثمارية تسهم ، وبشكل فاعل في خلق المزيد من فرص العمل .

ثانيا :- السياسة النقدية الانكماشية

وهي السياسة التي تتبعها السلطة النقدية في حالات الانتعاش ، والرواج (ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي) ، وتتمثل بخفض المعروض النقدي ، ورفع أسعار الفائدة ، وبالتالي التقليل من منح القروض ، والعمل على خفض الأسعار ، وامتصاص الضغوط التضخمية ، ومن خلال هاتين السياستين تستطيع السلطة النقدية التأثير في مجمل الأوضاع الاقتصادية في حالتي الركود ، والانتعاش التي تنعكس بصورة ، أو بأخرى على مستوى النشاط الاقتصادي .

المبحث الثالث

ملامح السياستين المالية ، والنقدية في العراق قبل ، وبعد 2003

تعمل الدول على تحقيق التنسيق ، والتكامل بين السياستين المالية ، والنقدية لتحقيق أهدافها الاقتصادية في ظل العلاقة الجدلية القائمة بين السياستين إذ يوجد بينهما الكثير من عناصر التعارض ، والتناقض كما يوجد العديد من عناصر التوافق ، والالتقاء لذا فقد نالت هاتين السياستين قدرا كبيرا من الاهتمام لتحقيق التنسيق ، والتكامل بين السياستين للمضي قدما في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة ، وهو ما يدفع لعرض أوجه التعارض ، والتناقض بين السياستين من جهة ، وأوجه التوافق ، والالتقاء من جهة أخرى .

أولا :- أوجه التعارض ، والاختلاف بين السياستين (عبداللطيف، خماس ، 2005 : 13-9) :-

1- تتعلق السياسة المالية بنفقات الدولة ، ومصادر تمويلها فيما تتعلق السياسة النقدية بالشؤون النقدية ، والمصارف وقد يترتب على الاختلاف بين عمل السياستين انحراف السياسة الاقتصادية العامة إلى مراحل أكثر خطورة .

2- تحتاج السياسة المالية لفترات زمنية أطول لمواجهة التقلبات الاقتصادية فهي بحاجة إلى اجراءات ، وتشريعات تتلاءم مع كل مرحلة بعكس السياسة النقدية التي تمتلك المرونة الكافية على مواجهة التقلبات الاقتصادية من خلال مكوناتها النقدية .

3- يرى الماليون أن دور النقود لا يمكن أن يكون محايدا نظرا لتأثيراته في المستوى العام للأسعار ، والدخل ، والتشغيل ، ويعد تأثيرا سلبيا على مجمل النشاط الاقتصادي بعكس السياسة المالية التي تتخذ دورا محايدا .

4- يرى النقديون أن التغيرات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية بسبب تغيرات عرض النقود تحصل في الأجل الطويل الأمر الذي يدفع الماليون للقول بعـدم فاعلية السياسة النقدية .

5- تتعارض الآراء حول ربط عمليات الانفاق العام بالأرقام القياسية إذ يرى الماليون إن خفض الأسعار الاسمية من خلال الدعم ، وتخفيض الضرائب في ظل ارتفاع الاسعار استنادا لعمليات التقييس سيؤدي إلى عدم الاستقرار بينما يرى النقديون أن عمليات التقييس ستعمل على الحد من التوقعات التضخمية .

6- يربط الماليون التضخم بمستويات التكاليف فكلما زادت التكاليف أدى ذلك إلى زيادة الأسعار ، وتتم معالجته من خلال مراقبة الأسعار ، والأجور في حين يرى النقديون أن التضخم ينشأ نتيجة لزيادة المعروض النقدي ، وبالتالي زيادة الطلب على شراء السلع ، والخدمات ، وطالما أن التضخم يُعد ظاهرة نقدية فإن معالجته تتم من خلال الأدوات النقدية .

7- يُرجع الماليون حدوث الدورات الاقتصادية (الركود الاقتصادي ، والبطالة) نتيجة تدني العمليات الاستثمارية بسبب التوقعات التشاؤمية المرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على السياسة النقدية المتمثلة برفع سعر الفائدة ، وزيادة الضرائب وبالتالي تتولد حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي أما النقديون فيرون أن تراجع النشاط الاقتصادي ، والعمليات الاستثمارية ، والوصول إلى حالة عدم الاستقرار إنما هو بسبب الاستخدام غير السليم للسياسات الاقتصادية العامة والتصرفات غير الرشيدة للحكومة .

8- ينظر أتباع السياسة المالية للنقود على أنها متغير تابع رغم أهميته بينما يرى النقديون أن النقود متغير مستقل لكونه خاضعا لرقابة السياسة النقدية كما يركز الماليون على سعر الفائدة الحقيقي بينما يركز النقديون على سعر الفائدة الاسمي .

9- يرى الماليون أن السياسة المالية تشمل معظم القطاعات الاقتصادية ، وبالتالي فهي أكثر شمولية من السياسة النقدية التي يقتصر دورها على القطاعات المالية ، والمصرفية .

ثانيا :- أوجه التوافق ، والالتقاء بين السياستين (عبداللطيف ، خماس ، 2005 : 15-14) :-

1- إن استخدام السياسة النقدية التي تستهدف ضبط ، ومراقبة المعروض النقدي لا يعدُّ كافيا رغم ضرورته دون مساندة السياسة المالية ، وذلك لمواجهة التقلبات الاقتصادية ، وتشجيع العمليات الاستثمارية .

2- إن التناقض ، والتعارض بين السياستين يُعطي دلالات للمستثمرين بوجود سياستين متقاطعتين احداهما سياسة بناء والأخرى سياسة هدم .

3- إن التكامل ، والتنسيق بين السياستين يتطلب الاستعانة بأدوات كلا السياستين فأدوات السياسة النقدية لها القدرة في التأثير على مستوى السيولة النقدية دون إضافات مباشرة إلى الثروة ، بينما ينصرف تأثير أدوات السياسة المالية إلى زيادة الدخل ، والثروة دون زيادة السيولة بصورة مباشرة .

4- غالبا ما يتم معالجة أغلب المشكلات الاقتصادية باستخدام السياستين المالية ، والنقدية من خلال تطبيق سياسة "قف . تحرك" إذ تتم معالجة المشكلة الأكثـر تأثيرا على مجمل الأوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية بعد أن تم عرض السياستين المالية ، والنقدية خلال المبحثين الأول ، والثاني ، وكذلك بعد أن تم التطرق لأوجه التعارض ، والتوافق بين السياستين سيتم التطرق إلى وضع السياستين في العراق ، ومدى قدرة الحكومات في التعامل مع هاتين السياستين قبل وبعد العام 2003 م ، فقبله كانت تتسم بنوع من المسايرة بين السياستين ويصف بعض الاقتصاديين العلاقة بين السياستين بتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية ، وبذلك فإن هذا التوجه الحكومي يخلق نوع من العلاقة التوافقية بين السياستين حيث تزداد خلال هذه العلاقة عوامل التوافق ، والالتقاء ما ينعكس إيجابا على انخفاض التكاليف التي يتحملها الاقتصاد ، والمجتمع لكن التوجهات الحكومية بعد العام 2003 م انحصرت في التركيز على مهام وأهداف السياستين ما ترتب على ذلك بروز عوامل التعارض ، والتناقض بين السياستين ، وبالتالي فإنّ ذلك سيزيد التكاليف التي يتحملها الاقتصاد ، والمجتمع ، وسيلحق الخسائر بالموارد الاقتصادية التي كانت من الأولى أن تذهب لعمليات الاستثمار ، والاعمار . واستنادا لما تم عرضه فلا بد من توضيح دور كلا من السياسة المالية ، والسياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والنمو الاقتصادي الشامل ، وتحليل العلاقة بين السياستين (الطهمازي ، 2023 : 55-46) :-

أولا :- دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والنمو الاقتصادي الشامل ، وذلك من خلال توحيد عناصر الإنتاج ، وتحديد مهامها ، وارتباطاها ، وخلق أسواقا أكثر عدالة ، وضمان فرص العمل ، ورفع القدرات الادخارية ، وتوسيع دائرة الاستثمارات ، ومعالجة ظاهرة الفقر ، والحرمان بعد السياسة المالية سياسة إنفاقيه ، ويتم ذلك من خلال الآتي :-

5- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية ، والاجتماعية .

6- تحسين دوافع العمل من خلال ما تقدمه من حوافز ، وضمانات مالية لتعزيز العمل .

ثانيا :- دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والنمو الاقتصادي الشامل إذ تساهم بصورة غير مباشرة في دعم مشاريع الاستثمار من خلال منح القروض ، وبأسعار فائدة تتناسب

مع طبيعة المرحلة ، فضلا عن تحكمها بأسعار الصرف لذلك فلا بد من اختيار القاعدة الملائمة للسلطة النقدية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ، والنمو الشامل وذلك من خلال :-

7- تحقيق الاستقرار ، وتوظيف الموارد الاقتصادية المختلفة .

8- تقديم الحوافز المناسبة لتمكين رواد الأعمال المبتكرين لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، والنمو الشامل .

ثالثا :- تحليل العلاقة بين السياستين المالية ، والنقدية فرغم وجود علاقة جدلية بين السياستين ، وأيهما تُؤثر بالأخـرى ، وأيهما تتأثر ، وأي

السياستين أكثر فاعلية في التأثير على تحقيق الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية ، ومن خلال ما تم عرضه يتضح أن العلاقة تبادلية ، وتكاملية ، وأنه كلما زادت عـوامل التوافق ، والالتقاء بين السياستين كلما كان لذلك نتائج إيجابية داعمـة لتحقيق الاستقرار في المتغيـرات الاقتصادية ، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية ، والنمو الاقتصادي الشامل .وبالنظر لطبيعة السياستين المالية ، والنقدية المستندة إلى اقتصاد ريعي أحـادي الجانب يعتمد بالدرجة الأساس على الإيرادات النفطية الأكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية ، والأزمات المالية ما جعل الاقتصاد العراقي يعاني من الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية ، والاجتماعية ، وتدهور البني التحتية الأمر الذي دفع السياسة المالية ممثلةً بوزارة المالية ، والسياسة النقدية ممثلةً بالبنك المركزي إلى رسم إطار مستقر للاقتصاد العراقي يقوم على محورين أساسيين هما استقرار قيمة العملة الوطنية ، والسيطرة على أسعار صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية الأخرى .

ولبيان طبيعة السياسة المالية ، والنقدية في العراق ، وبالأخص بعد العام 2003 م سيتم عرض ذلك كلا على انفراد (الطهمازي ، 2023 : 120) :-

أولا :- السياسة المالية في العراق بعد العام 2003 م

استخدمت السياسة المالية في دعمها للتنمية الاقتصادية ، والنمو الاقتصادي الشامل الأدوات الائتمانية عن طريق اصدار السندات ، وأذونات الخزانة ، وبيعها إلى المصارف التجارية ، والمؤسسات المالية الأخرى ، فضلا عن طرح السندات ، وعرضها على الجمهور ، وبالتالي نقل القدرة الشرائية من الأفراد إلى الحكومة بهدف زيادة المعروض النقدي للحكومة لتمويل العجز في الموازنة العامة ما يتسبب بارتفاع كلفة التمويل ، فضلاً عن مزاحمة الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع أسعار الفائدة ، وإنّ لهذا الارتفاع انعكاسات سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وتأثير ذلك على مسار التنمية الاقتصادية ، والنمو الاقتصادي الشامل ، وذلك بسبب تذبذب الإيرادات النفطية ، وتنوع النفقات الحكومية .

أهمية السياسة المالية في العراق ، وتتمثل بمجموعة من الأدوار المهمة التي تُؤديها ، وهي على النحو الآتي (اسماعيل وآخرون ، 2021 : 3-14) :-

1- تؤدي السياسة المالية دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ومواجهة التقلبات الاقتصادية من خلال تأثيراتها على مستويات التشغيل ، والدخل ، والأسعار .
2- تتضح أهمية السياسة المالية من خلال دورها في تخصيص الموارد لإشباع الحاجات البشرية المتعددة بهدف تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع .
3- كما تتضح أهميتها من خلال دورها في إعادة توزيع الدخول الوطنية لصالح مُلاّك وسائل الإنتاج .
4- تؤدي السياسة المالية دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة الموارد المالية اللاّزمة لتمويل الاستثمارات ، وتحسين دوافع العمل .

معوقات السياسة المالية ، وهي المعوقات المرتبطة بالعامل الزمني التي تقلل فاعلية السياسة المالية في مواجهة المشكلات التي تعترض الأنشطة الاقتصادية (العشماوي ، 2022 : 9) :-

1- فجوة الإدراك ، وهي الفترة التي يستغرقها أرباب العمل ، وأصحاب القرار للاعتراف بوجود مشكلة تعترض النشاط الاقتصادي .
2- فجوة الانجاز ، وهي الفترة الواقعة ما بين فترة الادراك ، والاعتراف بحصول مشكلة ما ، وبين فترة إيجاد الحلول الممكنة وخلق تغييرات فعلية ، وهي فترات طويلة نسبياً ، وذلك لارتباطها بإحداث تغييرات في مستويات الانفاق الحكومي ، والبرامج الضريبية .
3- فجوة الاستجابة ، وهي الفترة الواقعة ما بين التغييرات الفعلية في السياسة المالية ، وما بين النتائج المتحققة .

ثانيا :- السياسة النقدية في العراق بعد العام 2003 م

اعتمدت السلطة النقدية أدوات ، وأساليب أكثر فاعلية للسيطرة على معدلات التضخم التي بلغت 50% سنويا قبل 2003م ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إيجاد سعر صرف توازني للعملة الوطنية ، والميل نحو التركيز على الموجودات الأجنبية على حساب الموجودات المحلية لتغطية المعاملات التجارية من جهة ، وتمكين السوق الوطنية من الاندماج في النظام المالي العالمي من جهة أخرى للمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والنمو الاقتصادي الشامل ، وإذا ما كانت

السياسة النقدية بهذه القدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية ، والنمو الاقتصادي الشامل الأمر الذي يستلزم توضيحاً لأهميتها ، والمعوقات التي تعترض طريقها في تحقيق ما تسعى لتحقيقه .

أهمية ، وفعالية السياسة النقدية ، وتبرز أهمية السياسة النقدية من خلال الاجراءات التي تعتمدها السلطات النقدية في تنظيم ، وإدارة النقد ، والائتمان ، والسيولة النقدية بهدف تنظيم الاقتصاد ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام ، ومعالجة الاختلالات التي تؤثر سلبا ، وتعرقل جهود التنمية ، ولقد برزت أهمية السياسة النقدية في العراق بعد العام 2003 من خلال مجموعة من المؤشرات (الرفيعي ، 2012 ، 26) .

1- الاستقرار النسبي في أسعار الصرف خلال المدة الواقعة ما بين (2004 - 2023) ، وبحسب الجدول الآتي .

الجدول (1) سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2004 - 2023)

السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
2004	1453	2009	1200	2014	1187	201	1190
2005	1469	2010	1170	2015	1247	2020	1234
2006	1467	2011	1170	2016	1275	2021	1474
2007	1466	2012	1166	2017	1258	2022	1460
2008	1245	2013	1166	2018	1220	2023	1326

المصدر1 :- داغر، محمود محمد محمود ، معارج، حسين عطوان مهوس .(2015) . سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012) ، البنك المركزي العراقي

المصدر2 :- البنك المركزي العراقي .(2013 - 2023) . النشرات الاحصائية السنوية ، دائرة الاحصاء والأبحاث ، صفحات متعددة

نلاحظ أن أسعار الصرف منذ 2008 ، ولغاية 2020 شهدت استقرارا نسبيا غير أنها ارتفعت لتقترب من 1500 دينار عراقي للدولار الواحد خلال العامين 2021 ، 2022 كأحد الحلول الترقيعية للحكومة العراقية للحصول على كميات كبيرة من النقود الوطنية لتسيير معاملاتها الداخلية ، وتغطية نفقاتها المتزايدة، وعلى وجه الخصوص النفقات التشغيلية ، ثم عاودت الانخفاض في المعاملات الحكومية لكن السوق الموازي ما زال مرتفعا ما يتطلب تدخلا حكوميا لتفادي حالة من عدم الاستقرار .

الاستقرار النسبي في معدل عرض النقود إلا أن تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي ، وتدني مستوى الإنتاج المحلى أدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار الأمر الذي دفع السياسة النقدية إلى زيادة المعروض النقدي لتغطية النفقات المتزايدة ، وكما يوضحه الجدول الآتي

الجدول (2) معدل عرض النقود في المصارف العراقية للمدة (2004 - 2023) مليار دينار

السنة	المعروض النقدي	السنة	المعروض النقدي	السنة	المعروض النقدي	السنة	المعروض النقدي
2004	-	2009	45,438	2014	90,728	2019	103,441
2005	14,684	2010	60,386	2015	82,595	2020	119,906
2006	21,080	2011	72,180	2016	88,082	2021	139,886
2007	26,956	2012	75,466	2017	89,441	2022	146,487
2008	34,920	2013	87,679	2018	95,391	2023	184,875

حسن، هندرين حسين .(2022) . دور السياسة النقدية في تعزيز الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2005 - 2021) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، المجلة الاقتصادية ، العدد (75) ، ص : 116

نلاحظ أن المعروض النقدي يزداد بصورة كبيرة خلال السنوات المثبتة في الجدول نتيجةً لحصول الحكومة على إيرادات جراء الارتفاعات المتوالية في أسعار النفط إذ نشاهد أنها ارتفعت من 14,684 مليار دينار في سنة 2005 إلى 184,875 مليار دينار 2023 أي بنسبة 12.5% تقريباً .

2- تطور الائتمان النقدي ، الممنوح من قبل المصارف التجارية ، ويوضحه الجدول الآتي

الجدول (3)

الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة (2004 - 2023) مليار دولار

السنة	حجم الائتمان	السنة	حجم الائتمان	السنة	حجم الائتمان	السنة	حجم الائتمان
2004	-	2009	56,900	2014	341,230	201	420,525
2005	17,174	2010	117,215	2015	367,526	2020	498,177
2006	34,590	2011	203,440	2016	371,801	2021	529,715
2007	26,648	2012	284,386	2017	379,528	2022	558,333
2008	45,874	2013	299,520	2018	384,869	2023	636,247

المصدر1 :- حسن، هندرين حسين .(2022) . دور السياسة النقدية في تعزيز الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2005 - 2021) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، المجلة الاقتصادية ، العدد (75) ، ص : 116

المصدر2 :- البنك المركزي العراقي .(2022،2023) . النشرة الاحصائية السنوية ، دائرة الاحصاء والأبحاث ، صفحات متعددة

نلاحظ أن حجم الائتمان النقدي الممنوح بشقيه الاستهلاكي ، والاستثماري قد ارتفع خلال عقدين من الزمن ليصل في سنة 2023 إلى 636,247 مليار دينار ، وهي مبالغ تفـوق حجم المعروض النقدي الواسع الذي تمتلكه الحكومة العراقية ، والبالغ 184,875 مليار دينار كما موضح في الجدول (3) ما يعني أن السياسة النقدية اتبعت سياسة توسعية .

3- ارتفاع حجم الموجودات الأجنبية للأجهزة المصرفية العراقية ، وهو ما يوضحه الجدول الآتي .

الجدول (4)

صافي الموجودات الأجنبية في المصارف العراقية للمدة (2004 - 2023) مليون دولار

السنة	صافي الموجودات الأجنبية	السنة	صافي الموجودات الأجنبية	السنة	صافي الموجودات الأجنبية	السنة	صافي الموجودات الأجنبية
2004	13,652	2009	51,872	2014	104,687	2019	102,883
2005	19,901	2010	59,252	2015	89,798	2020	105,553
2006	27,763	2011	71,410	2016	102,068	2021	124,441
2007	38,217	2012	82,001	2017	104,814	2022	182,640
2008	58,718	2013	90,648	2018	104,814	2023	176,887

البنك المركزي العراقي .(2004 - 2023) . التقارير الاحصائية السنوية ، دائرة الاحصاء والأبحاث ، صفحات متعددة

يتضح من الجدول (4) أن صافي الموجودات الأجنبية قد ارتفعت خلال عقدين من 14,652 مليون دولار إلى 176,887 مليون دولار ما يعني حصول تطورات في السياسة النقدية للدولة أدت إلى زيادة الموجودات الأجنبية بسبب الانفتاح على العالم الخارجي ، وارتفاع حجم المبادلات التجارية مع العديد من دول العالم الذي يستلزم المـزيد من العملات الأجنبية لتسيير معاملاتها المختلفة . معوقات السياسة النقدية ، إذ يوجد عدد من القضايا التي تشكل عائقاً أمام عمل السياسة النقدية ، وتنفيذ برامجها التي تستهدف تحقيق الاستقرار ، وهي كالآتي (العنزي ، 2015 : 82-79) :-

1- تضخم حجم الكتلة النقدية ، والذي جاء كنتيجة حتمية لمشاكل تبديل العملة الوطنية بعملة جديدة بعد التغيرات السياسية ، والاقتصادية عام 2003م ، فضلا عن الحاجة إلى تمويل مشاريع التنمية ، والقطاعات الحكومية المختلفة من خلال عمليات الاصدار النقدي الجديد في ظل ضعف البنية الاستثمارية على استيعاب الكم الهائل من الكتلة النقدية ما أدى إلى فقدان فاعلية البنك المركزي على السيطرة ، والتحكم في أدواته النقدية .

2- ضيق نطاق الأجهزة المصرفية الخاصة إذ تشكل (185) مصرفا فرعا مقارنة بفروع مصارف القطاع العام البالغة (331) فرعا ما ترتب على ذلك وجود فجوة كبيرة بين الموجودات النقدية لكلا القطاعين إذ تشكل الموجودات النقدية في القطاع الخاص ما نسبته 10% من حجم الموجودات النقدية في القطاع العام ما يتسبب بتدني الأهمية النسبية للأجهزة المصرفية الخاصة .

3- ضيق السوق المالية ، والنقدية فعلى الرغم من قدم نشأت السوق المالية إلا أنها تعدُّ سوقا ناشئة ، وذلك لضعف حركة التداول ، وتأرجح أسعار الأسهم ، فضلا عن محدودية عدد المستثمرين ، وهو ما ينعكس سلبا على السياسة النقدية بأدواتها الكمية التي تعتمد فاعليتها على وجود أسواق مالية كفؤة إلى جانب المؤسسات المصرفية .

4- حجم الدين العام الخارجي ، ويشكل مع ما يترتب عليه من فوائد ، وخدمات أخرى عبئاً كبيرا على السياستين النقدية ، والمالية الأمر الذي يُؤدي إلى خلق أوضاع غير مستقرة تؤثر سلبا على مسار التنمية الاقتصادية ، والنمو الاقتصادي الشامل .

5- التضخم ، وارتفاع المستوى العام للأسعار ، والذي يشكل عائقا مهما ، وتحديا كبيرا أمام السياسة النقدية ، وذلك بسبب ما يمر به العراق من اضطرابات سياسية ، وأمنية ، فضلا عن الارتفاعات المفاجئة في أسواق النفط العالمية التي تدفع بالأسعار نحو الارتفاع المتكرر فيتسبب ذلك بزيادة الطلب الكلي ، وانخفاض المعروض السلعي ، وخاصة السلع الاستهلاكية ما يتسبب بتصاعد ظاهرة التضخم .

وفضلا عما سبقت الإشارة إليه فهناك مجموعة أخرى من العوائق ، والتحديات التي تعترض طريق السياسة النقدية ، وهي (العبيدي ، 2010 : 27-24) :-

6- عدم التنسيق بين السياستين المالية ، والنقدية وفق ما يراه مراقبون إثر ظهور الخلافات في تقديم الحلول للمشكلات الاقتصادية ، وخاصة فيما يتعلق بتفاقم مشكلة التضخم الركودي إذ ترى السياسة المالية أنّ معالجة الركود الاقتصادي يأتي على رأس أولوياتها فيما ترى السياسة النقدية أنّ معالجة التضخم ، وتحقيق الاستقرار في الأسعار هو الأهم ، وطالما أن هذا الخلاف ، وغيره من الخلافات الأخرى هو السمة البارزة للعلاقة بين السياستين إذاً فالأمر يتطلب وضع استراتيجية واضحة ، وخارطة طريق تسير عليها المؤسسات الاقتصادية كافة .

7- ظاهرة الدولرة ، والتي تعد نتاجاً للاضطرابات السياسية ، والأمنية قبل ، وبعد 2003 ، والتي تسببت في فقدان الثقة في العملة الوطنية ، والالتجاء للعملة الأجنبية (الدولار) كمخزن للقيمة ، وبديلاً عن العملة الوطنية في العديد من المعاملات المحلية ما يجعل السياسة النقدية عاجزة عن إدارة السيولة النقدية باتجاه تحقيق الاستقرار النقدي .

8- الثالوث المستحيل ، ويعني الجمع بين كلٍ من حرية حركة رؤوس الأموال ، وثبات سعر الصرف ، واستقلالية السياسة النقدية إذ أنّ التوفيق بين هذه العناصر الثلاثة أمرٌ غير ممكن فحرية حركة رؤوس الأموال إلى العراق يتطلب مناخا مناسبا ، وبيئة ملائمة ، وجاذبة للاستثمارات الأجنبية ، وهذا لن يتحقق في ظل الاضطرابات السياسية ، والأمنية ، والتجاذبات الحزبية ، وكذلك صعوبة السيطرة على أسعار الصرف على الرغم من قيام البنك المركزي من تثبيته لسعر الصرف عند 1320 دينار لكل دولار إلا أن الواقع غير ذلك إذ يتراوح سعر الصرف في السوق السوداء ما بين 1450 دينار – 1500 دينار للدولار الواحد فضلا عن ذلك عدم سيطرة السياسة النقدية على حجم الكتلة ، والسيولة النقدية ، وهو ما يُؤدي إلى استحالة التوفيق بين العناصر الثلاثة المتمثلة بثبات سعر الصرف ، وحرية حركة رؤوس الأموال ، واستقلالية السياسة النقدية تشكل اشكالية لعدم القدرة على التوفيق بين هذه العناصر ما يفتح الباب واسعا أمام تدخل البنك المركزي ، وفرضه اجراءات تتعارض مع استقلالية السياسة النقدية .

الاستنتاجات :-

1- يعد الاستقرار الاقتصادي عاملا مهما في تحقيق التنمية ، والنمو الاقتصادي الشامل .
2- أهمية السياستين المالية ، والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه بلدان العالم .
3- فشل العراق في تحقيق التنسيق بيت السياستين المالية ، والنقدية بسبب وجود عناصر الاختلاف ، والتعارض بين السياستين .

التوصيات :-

1- العمل على خلق فرص تحقيق الاستقرار الاقتصادي لكونه ركيزة أساسية ، وعاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والنمو الاقتصادي الشامل .
2- التركيز على السياسات الاقتصادية التي تعمل على خلق الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية .
3- معالجة الخلل ، ورسم خارطة طريق تخلق انسجاما بين السياستين المالية ، والنقدية من خلال زيادة فرص التوافق ، والالتقاء بين السياستين ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

المصادر العربية :-

1/ ادريس، محمد .(2021) . السياسة النقدية ، سلسلة كتيبات تعريفية ، العدد (117) ، الدائرة الاقتصادية ، صندوق النقد العربي : أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة .

2/ اسماعيل، ميثم لعيبي ، سعود، عصام عبد الخضر ، صالح، اسراء سعيد .(2021) . السياسات المالية ، كلية الإدارة والاقتصاد

3/ الباز، هبه .(2022) . النظرية النقدية الحديثة .رؤية تحليلية . معهد التخطيط القومي ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد (30) العدد (3) : جمهورية مصر العربية

4/ بخيت، حيدر نعمة ، مطر، فريق جياد .(2010) . السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 2009-1970 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة : العراق

5/ البنك المركزي العراقي .(2004 - 2023) . تقارير اقتصادية ، نشرات احصائية سنوية دائرة الاحصاء والأبحاث

6/ الجبوري، بتول مطر ، الزاملي، دعاء محمد .(2014) . دور الانفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012) ، كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (16) .العدد (1)

7/ حسن، هندرين حسين .(2022) . دور السياسة النقدية في تعزيز الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2005 - 2021) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، المجلة الاقتصادية ، العدد (75)

8/ داغر، محمود محمد محمود ، معارج، حسين عطوان مهوس .(2015) . سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012) ، البنك المركزي العراقي

9/ الرفيعي، افتخار محمد مناحي. (2012) . السياسية النقدية وأثرها في السيولة المصرفية في العراق للمدة (2005-2018) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة العراقية ، مركز رماح للبحوث والدراسات ، العدد (65) ، عمان : الأردن

10/ الزعبي، هيثم ، أبو الزيت، حسن .(2000) . أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط (1) ، عمان : الأردن

11/ سليماني، بلال ، فرحات، صلاح الدين زواري ، زاوش، محمد ياسين .(2018) . دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي : الجزائر

12/ صلاح، محمد ، قرواط، يونس ، زلاقي، حنان .(2018) . دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها .إشارة لبعض التجارب المختارة - ، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية ، العدد (4) ، جامعة المسيلة : الجزائر

13/ الطهمازي، حذيفة حسين محي .(2023) . دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل .تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة كربلاء : العراق

14/ عبد الحميد، أعمر .(2021) . دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر . دراسة قياسية [1980-2019] ، اطروحة دكتورا ، قسم العلوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة زيان عاشور الجلفة : الجزائر

15/ عبد المنعم، هبة .(2012) . أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين .ملامح وسياسات الاستقرار ، دراسة معدة في قسم البحوث والدراسات بالدائرة الاقتصادية والفنية في صندوق النقد العربي

16/ عبداللطيف، همسه قصي ، خماس، عمر عدنان .(2005) . أداء السياسة المالية في العراق بعد 2003 ، كلية اقتصاديات الأعمال ، جامعة النهرين

17/ العبيدي، بهاء نهاد عبدالكريم أحمد .(2010) . الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق (0من التقييد إلى التحرير) ومجالات تفعيلها ، كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة بغداد ، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (18) : العراق

18/ العشماوي، شكري رجب .(2022) . السياسة المالية المستدامة ، إدارة الدراسات المالية ، قسم الدراسات والسياسات المالية ، منشورات دائرة المالية : الجزء الأول

19/ علا، فاطمة ، عبدالله، نصيرة .(2017) . أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) ، رسالة ماجستير .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .جامعة أحمد دراية أدرار : الجزائر

20/ العلمي، طارق .(2015) . شعبة القضايا الناشئة ، والنزاعات التابعة للأمم المتحد .الاسكوا ، للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الاجتماع الثاني للجنة الفنية

21/ العنزي، حوراء جاسم محمد .(2015) . أثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي (العراق حالة دراسية) للمدة (1991-2012) كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء : العراق

22/ قدوري، بسمة ، يحياوي، ماسيليا ، قط، سلمى ، فراحو .(2020) . بحث في السياسة المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية ، جامعة محمد خيضر : الجزائر

23/ قدي، عبدالمجيد .(2006) . المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة سعيدة : الجزائر

24/ مجموعة مؤلفين . (2020) . مفهوم ووظائف السياسة المالية ، جامعة الملك عبد العزيز ، الرياض : المملكة العربية السعودية httsp://www.kau.eda.sa

25/ محمد، ثائر سعدون ، كاظم، أحمد صالح حسن .(2020) . دور السياسة النقدية في إدارة الاستقرار الاقتصاد الكلي في العراق "دراسة تحليلية للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2018) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة ديالى ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مجلد (16) ، العدد (52) ، ج (3) ، تكريت : العراق

26/ مسعود، جُبران .(2013) . الرائد "المعجم اللغوي الأحدث والأسهل" ،طبعة جديدة ، مطبعة دار العلم للملايين

27/ مفتاح، مصطفى أبو زيد ، بن عائشة، حمزة فرج ، التير، وسام أحمد .(2021) . دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2009-2020) ، كليـة الاقتصاد والتجارة .الجامعة الأسمرية الاسلامية ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية . العدد (18) : ليبيا

28/ منصور، شريفة .(2016) . السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة العراق) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران2 : الجزائر

29/ موشموش، صليحة & هارون، هاجر .(2017). تحديات السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول – دراسة حالة الجزائر 1990-2015 ، رسالة ماجستير – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير – جامعة محمد الصديق بن يحيى : الجزائر

30/ وزارة التخطيط العراقية .(2022) .تقييم السياسة المالية والنقدية في العراق ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الكلية

المصادر الأجنبية :-

Marie DE Laplace .(2013) . et financeement de l'economie – edition DUNOD – Paris www.dunod.com